Vol. 14, No. 2, May, 2021 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

"السياسة الزراعية فى ظل التحرر الإقتصادى فى مصر"

د/ ايمان صبرى السعيد على
دكتوراه اقتصاد ومالية عامة كلية الحقوق جامعة الزقازيق

ملخص البحث

لسياسة الزراعية فى ظل التحرر الإقتصادى ولقد تم تبرير هذه السياسة منذ بدايتها بأنها محاولة لتشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره وزيادة دور وفاعلية قوى كل من العرض والطلب فى السوق المحلى وتحرير المبادلات فى التعامل مع العالم الخارجى.

ياسة زراعية مستقرة عبر فترات زمنية محددة يمكن تقسيم برامجها المختلفة ولكن ظلت السياسة الزراعية اداة فى يد متخذى القرار لتوجيه الموارد الزراعية المتاحة وفق الحاجات وفى مقدمتها الغذاء والكساء.

دى الذى انتهجته مصر منذ منتصف التسعينيات من اجل إحداث تغيرات هيكلية فى السياسات الإقتصادية الوطنية اتجهت الدولة المصرية الى احداث نوع من التغيرات الهيكلية فى السياسة الزراعية خاصة أن القطاع د فى الانتاج نتيجة للسياسات المتبادلة التى كانت تطبق عليه فى ظل العقود الماضية مما ادى الى زيادة حجم وقيمة الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك المحلى خاصة فى السلع الزراعية.

مما انعكس ذلك على ادرات للدولة ولتصحيح هذا الخلل اتجهت الدولة الى انتهاج وتنفيذ بعض السياسات ن هذه السياسات التى تناولها البحث سياسة التسعير وسياسة التشريعات والقوانين الزراعية والسياسات التسويقية.

Abstract

The research deals with agricultural policy in light of economic liberalization, and this policy has been justified since its inception as an attempt to encourage the private sector to play its role and increase the role and effectiveness of both supply and demand forces in the local market and liberalize exchanges in dealing with the outside world.

Egypt did not have a stable agricultural policy across specific periods of time whose various programs could be divided, but the agricultural policy remained a tool in the hands of decision-makers to direct available agricultural resources according to needs, especially food and clothing.

Under the economic reform program that Egypt has pursued since the mid-1990s in order to bring about structural changes in national economic policies, the Egyptian state has tended to bring about some kind of structural changes in agricultural policy, especially since the agricultural sector suffers from a severe lack of production as a result of the reciprocal policies that were applied to it in

the past. Under the past decades, which led to an increase in the size and value of the gap between local production and consumption, especially in agricultural commodities.

This was reflected in the increase in exports to the state, and to correct this imbalance, the state tended to adopt and implement some economic policies in the Egyptian agricultural sector, and among these policies that the research dealt with was the pricing policy, legislation policy, agricultural laws and marketing policies.

١- **موضوع البحث وأهميته:**

في الوقت الذي تتراخى فيه بعض الدول عن دعم المزارعين تتفانى البلدان المتقدمة في تخصيص موازنات مستقلة بمئات المليارات لدعم مزارعيها عن طريق دفع علاوات وتعويضات مباشرة لهم ويؤدى هذا الدعم إلى خلق فوائض زراعية أوربية ضخمة يتم تصدير قسم منها إلى الدول النامية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها الفعلية.

ولقد ساهمت هذه السياسات الزراعية المتمثلة في دعم منتجاتها الزراعية في تقليص الإنتاج الزراعي في البلدان النامية نتيجة لعدم قدرة تلك المنتجات على منافسة مثيلاتها من السلع المنتجة "في البلدان المتطورة" في حين تراخت الحكومات السابقة في مصر عن تقديم دعم للفلاح مما حول حياة الفلاح المصري إلى جحيم وأفقد الزراعة دورها المحوري كأحد أهم مصادر الناتج المحلى وأكثر القطاعات توفيرا لفرص العمل حيث إن هذا التجاهل المقصود من قبل الحكومات بأوضاع الزراعة المصرية دفع المزارعين إلى هجر أراضيهم بحثا عن مصادر أخرى للرزق بحيث اضطر أصحاب المساحات الصغيرة إلى تأجير ما يملكون من أرض واستبدلوها بمهن أخرى.

إن القطاع الزراعي يعد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري باعتباره قطاعا مسئولا عن تحقيق الأمن الغذائي ومصدرا رئيسيا لتوفير مدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى بالإضافة إلى دور الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات.

٢- **إشكالية البحث:**

تواجه الزراعة المصرية تحديات كثيرة داخليا وخارجيا بسبب الزيادة السكانية ومحدودية الموارد الطبيعية، والمشكلات السياسية، والتغيرات المناخية والأزمات العالمية. ومما لاشك فيه أن الزراعة في مصر أصبحت تعانى الكثير من المشكلات، فهناك تدنى في مستوى التعليم الزراعي على جميع مستوياته، وفجوة كبيرة بين صناع القرار والعلماء، مما يؤثر على التخطيط الجيد، ويؤدى إلى خلل عند رسم السياسات، وبالتالي تدنى مستوى الأداء. وذلك إلى جانب قلة الموارد المالية التي تتطلبها البنية الأساسية الضخمة لهذا القطاع وتحديثه لمواجهة المنافسة العالمية.

السياسة الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي

واجهت مصر مشاكل اقتصادية عديدة منذ حرب يونيو عام ١٩٦٧ م، والتي تمثلت في نقص النقد الأجنبي المتاح لتمويل المكون الأجنبي للاستثمار ونفقات الدفاع المتزايدة وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وعلى الرغم من تزايد تحويلات العاملين في الخارج، وإيرادات البترول والسياحة وقناة السويس منذ منتصف السبعينات فإن الاختلالات المحلية والخارجية قد تزايدت، ولم تستطع السياسة الاقتصادية تدعيم القطاعات السلعية وتوسيعها، حيث لم تقدم سوى فرصا أقل للتنمية عن العقود السابقة على الرغم من تزايد استثماراتها، ولعبت الموارد المتولدة من الخارج دورا هاما في خيارات السياسة الاقتصادية دون اعتبار لتكاليف تبنى هذه السياسات، كما لعبت دورا هاما

(كإيرادات ريعية، في خلق مجالات المضاربة والسمسرة والدخول الطفيلية والاختلالات الهيكلية القطاعية.

سياسة الانفتاح الاقتصادى:

تعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤) نقطة تحول في السياسة الاقتصادية في مصر، ولقد تم تبرير هذه السياسة منذ بدايتها بأنها محاولة لإكساب النظام الاقتصادي المزيد من الفاعلية عن طريق العودة إلى تشجيع القطاع الخاص، وزيادة دور وفعالية قوى الطلب والعرض في السوق المحلى وتحرير المبادلات في التعامل مع العالم الخارجي[١].

ولقد تم إصدار معظم التشريعات في عام ١٩٧٥/٧٤ ويعتبر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٥ حجر الزاوية لخلق نظام اقتصادي جديد وفى عام ١٩٧٥ وحده تم إصدار (١٠٢) قانونا شملت كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وشملت كذلك مجالات الاستثمار الأجنبي كما تم تحرير بعض قوانين الاستيراد والتصريح بإنشاء بنوك جديدة أجنبية ومشتركة كما تحولت عمليات الصرف الأجنبي في السوق الرسمية إلى السوق الموازية ثم إلى السوق الحرة[٢].

مفهوم الانفتاح لغة:

ترجع كلمة انفتاح إلى المصدر انفتح على وانفتح عن وأن إمكانية تفهم شيء أو اتساع الفكر له تعنى: أن يمتاز بانفتاحه على كل جديد، وأعلن عن انفتاح أبواب المعرض تعنى "عن بدايته" كما يرجع لفظ "انفتاح" إلى أصل الفعل "فتح" كمنع ضد الغلق، وأفتح الفتح الماء الجاري، كما يقال "فتح الباب" أو" فتح الطريق" أي هيأه وأذن له بالمرور فيه واستفتح الشيء بكذا بمعنى ابتدأه وفاتحه الشيء أوله[٣].

مفهوم الانفتاح الاقتصادى اصطلاحًا:

أما فيما يخص مفهوم الانفتاح الاقتصادي أو سياسة الانفتاح الاقتصادي اصطلاحا، فقد تعددت واختلف الآراء حول إيجاد تعريف محدد له، مما يوجب علينا إبراز أبرز تلك المفاهيم وصولا إلى تعريف محدد وشامل للانفتاح الاقتصادي.

إن مصطلح الانفتاح يعنى "مدى استجابة الدولة للتدفقات التجارية (سلع أو خدمات أو رؤوس أموال) عبر الحدود"، كما يمكن تعريف الانفتاح بأنه سياسة اقتصادية تؤدى إلى تقليل الانحياز ضد الصادرات مما يعنى أن تعريف تحرير التجارة لا يتطلب أن تكون نسبة التعريفة الجمركية على المستوردات تساوى صفرا، ولا حتى يتطلب أن تكون منخفضة على جميع المستوردات، فالانفتاح يمثل مجموعة السياسات التي تكون عندها مستويات التجارة والأسعار قريبة للعالمية تحت فرضية حرية التجارة[٤].

وهناك من يرى أن سياسة الانفتاح ليست فلسفة جديدة ولكنها أسلوب لإدارة الاقتصاد القومي على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين الاقتصاد القومي والاقتصاد

---

(١) د/خليفة مهدي أبو الليل، سياسة التحرر الاقتصادي والأداء الاقتصادي الكلى في الاقتصاديات النامية بالإشارة لمصر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة (كلية التجارة، جامعة سوهاج)، مجلد ١١، عدد ١، مصر، يونيو ١٩٩٧، ص٤١٩.

(٢) د/خليفة مهدي أبو الليل، مرجع سابق، ص٤٢٠.

(٣) هذا وقد عرف الانفتاح على أساس حب الشخص للعالم بأن يكون الإنسان منفتح على البلدان كلها، وأن يكون الفرد أيضًا محبا وودودا وصديقا ومحافظا على طبيعته ويتميز بالمرونة وأنه ينتمي إلى كل أجزاء العالم وليس مقصورا على بلد واحد أو شعب واحد. وبالتالي فيعرف الشخص المنفتح بأنه المواطن العالمي المتحرر من الانتماءات القومية أو المحلية وهو شخص يعبر إحساسه بالاستغراق والتوحد موجها أساسيا نحو عالم اجتماعي كبير يخرج عن النطاق المحدد لمجتمعه المحلى. انظر أيمن إبراهيم القرعان، أثر الانفتاح الاقتصادي على الحريات السياسية في مصر والجزائر، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة اليرموك، ٢٠١٣، ص١٧، الأردن.

(٤) د/ وفاء عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة، الإسكندرية،٢٠٠٠، ص١٢٤.

العالمي بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد في إطار خطة قومية شاملة طويلة الأجل، فينظر للانفتاح الاقتصادي على أنه من الجهة التمويلية هو تشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد من خلال تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال الأجنبية؛ للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية المحلية[١].

فمن بين تعريفات الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي، فإن التعريف الأساسي والأكثر تداولا يتمثل في فتح الحساب التجاري لميزان المدفوعات، ويعنى ذلك إزالة كافة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام التنقل الحر للسلع والخدمات، وتكون النتيجة المباشرة لذلك التقارب مابين الأسعار المحلية للسلع والخدمات التبادلية دوليا من جهة والأسعار العالمية من جهة أخرى، كما يتوقع أن تتأثر كذلك وإن كان بصورة غير مباشرة أسعار السلع والخدمات غير التبادلية، وتتعلق بذلك نتيجة أخرى تتعلق بمستوى رفاهية المستهلك، فمع إزالة الرسوم المشوهة عن السلع والخدمات المستوردة يصبح المستهلك حرا في الاختيار مابين السلع المستوردة، وتلك المصنعة محليا وتزداد مكاسبه مع تنوع فرص الاستهلاك، ولنفس تلك الأسباب ينتظر أن تساعد حرية الاختيار مابين المدخلات المستوردة، وتلك المصنعة محليا على ترشيد الإنتاج من خلال خفض التكلفة الإنتاجية الناتجة عن تشوه الأسعار بشرط احترام الممارسات التنافسية[٢].

التحرر الاقتصادي المدخل الحقيقي للتنمية:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية اللغة الحديثة منذ فترة التحرر الاقتصادي كما اتسعت رقعتها لتشمل مختلف البلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء. ليس هذا فحسب بل إن سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية قد امتدت لتشمل مختلف قطاعات هذه الدول. وطبيعي أن تولى الدول النامية مزيدا من الاهتمام بالتنمية وأن تنهج السياسة الاقتصادية التي تكفل لها المضي فيها بأقصى سرعة، وبالرغم من أن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي مفهومان مختلفان تماما إلا أنهما يتداخلان ويتشابكان إلا أن كثيرين عادة ما يخلطون بينهما دون تفرقة[٣].

فالنمو الاقتصادي هو مجرد الارتفاع الذي يطرأ على الدخل الفردي الحقيقي دون أن يصاحبه ذلك أية تغيرات في البنيان الاقتصادي أو الاجتماعي بالدولة.

أما التنمية الاقتصادية فهي العملية التي تكفل الزيادة المستمرة والمطردة والسريعة في الدخل الفردي الحقيقي والتي لابد وأن يصاحبها تغيرات بنيانية اقتصادية واجتماعية.

فالتنمية الاقتصادية هي هدف إستراتيجي تسعى إليه الدول على اختلاف أنظمتها، ودرجات تطورها من الناحية النظرية، فإن التنمية تعنى زيادة وتطوير القدرات الإنتاجية على المستوى القطاعي وبشكل متوازن. وتعتمد هذه العملية أساسا على التركيز على الاستثمار المنتج في

(١) أيمن إبراهيم القرعان، مرجع سابق، ص١٩.
(٢) د/عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، ٢٠٠٨، ص٨٢، الإسكندرية.

(٣) والانفتاح الاقتصادي كما تصوره ورقة أكتوبر والتي تقدم بها الرئيس السادات كورقة عمل تحدد مسار العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإستراتيجية التنمية في مصر حتى عام ٢٠٠٠ تعنى فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الخاص المباشر من الخارج كما يقصد به أن يكون أداة للحصول على الموارد المالية وأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة من الخارج. كما يرى البعض أنه يمكن تحديد المقصود بسياسة الانفتاح الاقتصادي وأبعادها الأساسية في نقطتين هما:(أ) استجلاب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الغربية لسد حاجة الاقتصاد المصري من رؤوس الأموال ولتطويره تكنولوجيا (ب)إحداث تعديلات في السياسات= الضريبية والمالية ونظم التصدير والاستيراد.بما يهيئ المناخ المناسب للاستثمار من وجهة نظر رأس المال الأجنبي وبما يتيح الفرصة أيضًا لنمو الرأسمالية الحالية. انظر د/ أحمد أبو اليزيد الرسول، ، السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، بستان المعرفة للطباعة والنشر، ٢٠١٤، ص١٤٢.

تنمية القطاعات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي للمجتمع، وعادة ما تقاس عوائد التنمية ونتائجها بالزيادة الحاصلة في المعدل الصافي للاستثمار المنتج، وعليه فإن عملية التنمية الاقتصادية لن تتحقق لها مقومات النجاح ما لم تستجمع عناصرها الأساسية وهى:

١- إحداث تغير شامل وواضح في نهاية البنيان الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

٢- إحداث دفعة كبيرة من الاستثمارات تمكن من التغلب على الركود الاقتصادي وتحقيق قدر أعلى من الإنتاج والدخل.

٣- العمل على خلق الإستراتيجية الملائمة للتنمية أي تهيئة المناخ الملائم للتنمية.

وغالبًا ما تواجه الدول النامية عوائق مختلفة هي بمثابة عوامل مقاومة داخلية تعوق التنمية الاقتصادية، فإذا ما كانت عملية التنمية بطيئة فإن هذه العوامل المعوقة تنطلق من عقالها لكي تعود بالوضع الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل التنمية[١].

أما عن الزراعة في هذه المرحلة فإن الزراعة لعبت دورا أساسيا خلال تلك الفترة؛ إذ أنها ركيزة الأمن الغذائي وقطاع اقتصادي هام في توليد الدخل لقطاع كبير من عدد السكان يمثل حوالي نصف عدد السكان الأمر الذي يستدعى تعبئة الموارد الزراعية، ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتعظيم دور الزراعة في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القومية.

وقد تعرضت الزراعة في مصر إلى عدد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة. ففي الستينيات استهدفت السياسة الزراعية خلال هذه المرحلة حدوث تغيرات جوهرية وهامة، وصلت في إطارها السيطرة الحكومية على الزراعة إلى الذروة، وذلك من خلال فرض تطبيق نظام التجميع الزراعي، والدورة الزراعية، وحصص التسليم الإجباري، والتسويق التعاوني لمحاصيل معينة، ولجزء من الأخرى بأسعار مخفضة.

وكان الهدف الأساسي لمثل هذا التدخل من جانب الحكومة يتمثل في نقل فائض القطاع الزراعي لتمويل القطاع الحضري (الصناعي) ولتعويض المزارعين عن ذلك تم إعمال نظام الدعم الزراعي المباشر وغير المباشر، وذلك من خلال توفير التقاوي والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، والقروض للمزارعين بأسعار مخفضة، وكذلك خدمات الميكنة الزراعية بالإضافة إلى تكثيف صور الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية وغيرها من الخدمات الأساسية التي ظلت المناطق الريفية محرومة منها لفترة طويلة (كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والثقافية وغيرها)[٢].

ومن الجدير بالإشارة إلى أن السياسة الاقتصادية الزراعية في مجال الزراعة في فترة الستينيات، كان لها بعض الجوانب الإيجابية مثل إنشاء السد العالي وإتاحة مياه الري على مدار العام، الأمر الذي أمكن معه زيادة معامل التكثيف المحصولي والتوسع في مساحة الأرز والتحول من زراعة الذرة الشامية النيلي إلى زراعة الذرة الشامية الصيفية، وما ترتب على ذلك من زيادة في

(١) د/أحمد محمود سالم، التسويق التعاوني الزراعي في ضوء التطبيق المحلى، دار المعارف للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٨، ص٣٠، ٢٩.

(٢) ولتنفيذ هذه السياسة (التدخل المباشر في توجيه عمليات الإنتاج والسيطرة على عمليات التوزيع ونقل الفائض، وتقديم صور الدعم الزراعي والائتمان والخدمات الزراعية) تم إنشاء العديد من الهيئات العامة للقيام بتنفيذ أو الإشراف على معظم الأنشطة الزراعية (من المزرعة حتى المستهلك) في كل من القطاعين الداخلي والخارجي، العائلي والرأسمالي على حد سواء.انظر د/ محمد إبراهيم عبد النبي، تطور السياسة الزراعية والتغير في علاقة الفلاحين بالدولة في مصر، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، عدد٢٣، مصر، أغسطس ١٩٩٨، ص٢١١.

الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تحويل مساحات الري بالحياض إلى الري المستديم والتوسع في استصلاح الأراضي كما أن التوسع في التسليف الزراعي واستخدام الأسمدة الكيميائية كان له أثر كبير في زيادة الإنتاج الزراعي، ويجب التنويه إلى أن إتاحة مياه الري على مدار السنة مع الإسراف في استخدامها والفاقد في توزيعها أدى إلى ارتفاع الماء الأرضي وتدهور صفات التربة، مما استدعى معه القيام ببرنامج قومي للصرف المغطى[١].

واستمرت السياسة الزراعية هذه إلى ما بعد حرب أكتوبر وإلى حين أن ظهرت الأزمة العالمية للغذاء في عام ١٩٧٤، وبدء سياسة الانفتاح الاقتصادي، وأزمة الغذاء العالمي كان لها نتائج وأثار سلبية على الدول النامية ومنها مصر وامتدت الآثار السلبية إلى ميزان المدفوعات والشعور بعدم الأمن، وضرورة مجابهة تلك الأزمة عن طريق دعم القطاع الزراعي واستغلال الموارد الزراعية إلى أقصى درجة ممكنة ومن هنا شعرت الدولة بالإهمال الذي لحق بالزراعة وأخذت بعض الخطوات الإصلاحية ومنها الاتجاه نحو إعطاء المزارع أسعار مرتفعة نسبيا لبعض المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القطن والأرز، مع تحرير لبعض أوجه النشاط الزراعي، ودعم البحث العلمي الزراعي وكذلك القيام باتفاقيات تعاون مع الدول المتقدمة زراعيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكان من ضمن النتائج اكتشاف آفاق للتنمية الزراعية وأن يكون هناك نظرة مستقبلية للتطور.

وفي نهاية فترة السبعينات كانت هناك تطور ملحوظ في الإنتاجية الغذائية لمحصول القطن، وتحول معدلات النمو إلى معدلات إيجابية بعد أن كانت سلبية في منتصف حقبة السبعينات، وكان هذا التحول نتيجة ارتفاع المحاصيل الزراعية مرتفعة القيمة كالفاكهة والخضر في الإنتاج الزراعي الكلى وكذلك زيادة الإنتاجية الفدانية القطنية، كذلك الاهتمام ببعض الأنشطة في مجال الإنتاج الحيواني والتوسع فيه قبل الدواجن.

وقد كان هذا الاهتمام منعكسا في إعطاء استثمارات أعلى نسبيا لقطاع الإنتاج الحيواني والداجني، فضلا عن أن السياسات السعرية كانت حافزا سلبيا لتطوير المحاصيل الزراعية، في حين أن أسعار المنتجات الحيوانية تتحدد بقوى العرض والطلب مما جعل نشاط الإنتاج الحيواني والداجني مربحا بالمقارنة بالأنشطة النباتية التقليدية. وتأكدت هذه الاتجاهات أيضًا بسياسة التوسع في إنتاج واستيراد الأعلاف ودعمها. وقد كان لهذه السياسات أثرها السلبي في إعطاء ميزة نسبية لزراعة البرسيم، والتوسع فيه على حساب المحاصيل الإستراتيجية، وتحول الزراعة المصرية إلى إنتاج غذاء الحيوان على حساب غذاء الإنسان[٢].

كما كان تدهور الوضع الغذائي، واتساع الفجوة الغذائية في مصر إلى معدلات لم يحدث لها نظير؛ فأصبحت مصر تعتمد على ما يزيد عن نصف غذائها من الخارج ومستوردة لكافة أنواع الغذاء الرئيسية وغير الرئيسية، وهذا الوضع الغذائي المتدهور كان نتيجة لعدد من الأسباب لعل من أهمها التوسع في الاستيراد والاعتماد عليه كمصدر أساسي للغذاء كبديل للاعتماد على الموارد الإنتاجية من خلال التنمية وإهمال الزراعة وعدم دعمها باستثمارات كافيه، فضلا عن التوسع في سياسة الدعم الغذائي للمستهلك في جميع الاتجاهات[٣].

كما أن في فترة السبعينيات تعدد النشاط الاقتصادي وازداد التعامل مع القطاع الخارجي مما ألقى

(١) د/ يوسف والي وآخرون، إستراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات، المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين (الاقتصاد المصري في عقد الثمانيات)، القاهرة، مايو ١٩٨٢، ص١٥٤.

(٢) د/يوسف والى،مرجع سابق، ص١٥٥.

(٣) د/يوسف والي، مرجع سابق، ص١٥٥.

عبئا كبيرا على النظام الإداري وهو نظام قام على فكرة الفلسفة التنموية المركزية؛ فأصبح النظام الإداري غير قادر على إدارة الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة فأصبحت القرارات مقننة بين أجهزة ووزارات مركزية، بالإضافة إلى المحليات وكان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لتخلف الزراعة وعدم مسايراتها للتطورات التي حدثت خلال هذه الفترة. ومع ذلك فإن المحصلة النهائية لهذا الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي كانت محدودة وذلك بفعل تأثير بعض العوامل التي كانت غير مواتية لتحقيق النمو في القطاع الزراعي. ومن هذه العوامل الزيادة في هجرة العمال الزراعيين سواء من الزراعة إلى القطاعات الأخرى، أو العمل الغير زراعي (التشييد والبناء والخدمات) في الداخل أو إلى الدول النفطية في الخارج، ونتيجة لزيادة تحويلات العاملين بالخارج منذ منتصف السبعينيات وتزايد عملية التوسع الحضري، والاعتداء على الأراضي الزراعية بالتجريف أو البناء[1].

ولاشك أن السياسة الاقتصادية المصرية لم تعط اهتماما ودفعة كبيرة لبرامج تحسين التربة الزراعية، والصرف الزراعي لإزالة الآثار الجانبية للسد العالي. وقد يكون ذلك بسبب الاختناقات الاقتصادية خلال السبعينات فضلا عن أن درجة التعدي على الأراضي الزراعية قد زادت بمعدلات لم يسبق لها نظير خلال السبعينات سواء بتجريف التربة أو التوسع العمراني على الأراضي الزراعية.

وبوجه عام يمكن القول بأنه لم يكن في مصر سياسة زراعية مستقرة عبر فترات زمنية محددة. يمكن تقسيم برامجها المختلفة ولكن ظلت السياسة الزراعية أداة في يد متخذي القرار لتوجيه الموارد الزراعية المتاحة وفق الحاجات وفى مقدمتها الاحتياجات من الغذاء والكساء.

مرحلة الإصلاح الاقتصادى:

يقصد بالإصلاح الاقتصادي بصفة عامة تهيئة الظروف المواتية لعمل قوى السوق وترك النشاط الاقتصادي لهذه القوى وتقليل نطاق التدخل الحكومي وإزالة أو رفع القيود الناشئة عن هذا التدخل في المجال الاقتصادي بما يكفل أو يساعد على تحسين الكفاءة التخصصية للموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق معدلات نمو مناسبة ومضطردة، وهو ما يعني نقل الاقتصاد الوطني ككل من وضع يشوبه عيوب واختلالات إلى وضع خال منها، وقد جاء في القواميس الاقتصادية الكلية التي تطبقها حكومة أي دولة استجابة لتغيير الشروط أو الظروف الاقتصادية الكلية وذلك من أجل تثبيت الاقتصاد ومن جانب آخر فإن سياسات التصحيح هي عبارة عن عملية التكيف للتغيرات المفاجئة أو الكبيرة وغالبا غير المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

أما عن تعريف سياسة الإصلاح الاقتصادي (سياسة التصحيح أو التكيف الهيكلي) فيقصد بها مجموعة السياسات والبرامج التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والسماح إلى قوى وآليات السوق بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتحول الاقتصاد إلى سياسة تنموية تعتمد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة وتفعيل قطاع الصادرات، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال في تحقيق الإصلاح الاقتصادي الشامل أو الكلى وتشمل سياسة الإصلاح الاقتصادي على ثلاث سياسات سياسة التثبيت، وسياسة الإصلاح الهيكلي، والسياسة الاجتماعية[2].

(1) د/محمد إبراهيم عبد النبي، مرجع سابق، ص٢١٥.

(2) د/أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص١٥٩.

في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر منذ منتصف التسعينيات من أجل إحداث تغيرات هيكلية في السياسات الاقتصادية الوطنية اتجهت الدولة المصرية إلى إحداث تغيرات هيكلية في السياسة الزراعية خاصة أن القطاع الزراعي يعانى من نقص شديد في الإنتاج نتيجة للسياسات المتباينة التي كانت تطبق عليه في ظل العقود الماضية، مما أدى إلى زيادة حجم وقيمة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلى خاصة في السلع الزراعية، مما انعكس ذلك على زيادة الصادرات للدولة واعتمادها الكبير على الخارج من أجل تغطية الاحتياجات البشرية من السلع الغذائية، ولتصحيح هذه الاختلالات اتجهت الدولة إلى انتهاج وتنفيذ بعض السياسات الاقتصادية الإصلاحية في القطاع الزراعي المصري.

إن الاقتصاد المصري في فترة الستينيات كان يتميز بسياسة مؤداها إحكام وزيادة التدخل الحكومي في كافة أنشطة الدولة[1] على عكس فترة التسعينيات والتي تشير معظم الكتابات والتحليلات المتخصصة حول هذا الجانب إلى أن الإصلاحات التي نفذت خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات والتغيرات التي طرأت على السياسة الزراعية كان لها أثر إيجابي على القطاع الزراعي، حيث ارتفع معدل النمو السنوي لهذا القطاع من ٢,٩% عام ١٩٨٧/٨٦ ليصل إلى ٥% عام ١٩٩٢/٩١[2].

وبالرغم من اختلاف السياسات الزراعية من دولة لأخرى إلا أنها تندرج في إطار العديد من السياسات التالية ومنها سياسة التسعير وسياسة التشريعات والقوانين الزراعية والسياسات التسويقية بالإضافة إلى السياسات الاستثمارية وسياسة تحرير التجارة الخارجية والتي سوف يتم التطرق لهما في الفصل الثاني والثالث من الباب الثاني.

وسوف نقوم بشرح تلك السياسات على الوجه التالي:

أولاً: سياسة التسعير:

إن للأسعار والسياسات السعرية أهمية كبيرة نظرا للدور الذي تلعبه في توزيع الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الإنتاجية للموارد، ونمط وعدالة توزيع الدخول وتأثيرها أيضًا على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية، وكذلك تأثيرها على حجم المدخرات وبالتالي الاستثمارات الزراعية، وأخيرا تأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد السواء. كما تلعب الأسعار الزراعية دورا هاما في معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، وعليه فإن السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار[3].

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الأسعار الزراعية وكذلك سياسة الدعم، تعتبر من أهم السياسات التي أثرت على الإنتاج الزراعي المصري في العقدين الأخيرين، والتي عمدت إلى إجحاف القطاع الزراعي، ودعم المستهلك الحضري على حساب المنتج الزراعي. وتعتبر دراسة تلك السياسات والآثار المترتبة عليها من الأهمية بمكان خصوصا في ظل اتجاه الدولة الحالي إلى محاولة تصحيح الأوضاع الخاطئة والمترتبة على سياسات الماضي، والاتجاه إلى إعطاء القطاع الزراعي الاهتمام المناسب باعتباره القطاع الرئيسي لإحداث التنمية الاقتصادية. تحتل السياسات السعرية مكانا هاما بين

(1) د/سعد طه علام، التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد ١، عدد ١و٢، مصر، ١٩٩٣، ص٣٣٦.
(2) د/محمد إبراهيم عبد النبي، مرجع سابق، ص٢٢٨.
(3) صالح العصفور، السياسات الزراعية، جسر التنمية، مجلد ٢، عدد ٢١، الكويت، سبتمبر٢٠٠٣، ص٨.

السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على السواء. وذلك لارتباطها الوثيق والمباشر بالقوى والمتغيرات الاقتصادية المتعددة والفعالة في الاقتصاد المصري، مما ينعكس بالتالي في تأثيرها على برامج التنمية الاقتصادية في البلاد. لذلك حظيت السياسات السعرية لاسيما الزراعية بمكان خاص لدى صانعي القرارات الاقتصادية[١].

وتشمل المشكلة الأساسية عند وضع السياسات السعرية في وجود بعض التناقضات بين الأهداف الرئيسية لهذه السياسات مثل التناقض بين الرغبة في تحقيق سعر (مرتفع) مجز للمنتج وآخر (منخفض) مشجع للمستهلك، وبين الرغبة في زيادة الصادرات وعدم القدرة على تحفيز المنتج، وبين الرغبة في تشجيع الصادرات (علاوة صادرات مثلا) وعدم قدرة الميزانية العامة للدولة على تحويل هذه السياسة، والرغبة المتباينة لفئات المصالح المختلفة للمجتمع وغيرها [٢].

وحيث إن الأسعار الزراعية تعانى من التقلب من عام لآخر أو من موسم لآخر، وحيث إن هناك علاقات تشابكية من جانب عرض المحاصيل كما أن هناك روابط تبادلية وتكاملية من جانب الطلب، فإن ذلك يقتضى في حالات كثيرة تدخلا حكوميا من أجل تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي لأهداف متعلقة بالتنمية الاقتصادية أو لمواجهة أوضاع طارئة. وهناك وسائل مختلفة تنتهجها الحكومات في سياساتها السعرية منها ترك الأسعار لتفاعل العرض والطلب في السوق، أي وفقًا لنظام السوق الحر. أو قيام الحكومة بتحديد أسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج، دون الأخذ بمبدأ العرض والطلب. والفرق بين الحالتين يتمثل في كل من سياسات الدعم والإعانات المالية والأسعار التشجيعية وغيرها من السياسات[٣].

وبصفة عامة يمكن القول بأن السياسة السعرية الزراعية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتتمثل الأهداف الاقتصادية فيما يلي[٤]:

١- توجيه الإنتاج الزراعي للحصول على أكبر عائد ممكن من الموارد الإنتاجية الزراعية المتاحة وذلك بتحديد نمط توزيع وتخصيص هذه الموارد بين مختلف المجالات أو الاستخدامات إذ تعتبر الأسعار الزراعية من الحوافز الهامة للمزارعين، بجانب عوامل أخرى عديدة وهامة أيضًا. لزيادة الإنتاج وتتباين درجة استجابة الإنتاج الزراعي – العرض- للأسعار باختلاف حجم المزرعة وطريقة الزراعة ومستوى التقدم التكنولوجي والاقتصادي كما أن الأسعار النسبية تلعب دورا رئيسيا في توزيع عناصر الإنتاج على مختلف استخداماتها البديلة انطلاقا من مبدأ تعظيم دخول هذه العناصر فضلا عن أنها تحدد الكميات النسبية من الموارد المتاحة خاصة العمل والآلات الرأسمالية. أي أنها تحدد نمط الفن التكنولوجي المتبع في العمليات الإنتاجية، كما تسعى هذه السياسة إلى توزيع الموارد الإنتاجية الزراعية المتاحة توزيعا مناسبا وذلك بتحديد أسعار المنتجات عند المستوى الذي يعكس التكلفة الحقيقية مضافا إليها معدل ربح

(١) د/عثمان أحمد الخولي وآخرون، السياسات الاقتصادية الإصلاحية في قطاع الزراعة في مصر، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٨٢، عدد ٤٢٥، يوليو ١٩٩١ ، ص١٨٠

(٢) د/فهمي بشاي، وآخرون، السياسات السعرية والتسويقية للسلع الزراعية في جمهورية مصر الغربية، موجز الندوة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما، ١٩٩٠، ص١١.

(٣) صالح العصفور، مرجع سابق، ص٩.

(٤) د/أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص٣٦٥.

يضمن تمويل الاستثمار الزراعي وتحديد أسعار المدخلات عند المستوى الذي يعكس التفضيل الاجتماعي.

٢- العمل على حل مشكلة التنافس بين المحاصيل الزراعية ومحدودية الرقعة الزراعية، والعمل على زيادة إنتاج الغذاء من أجل رفع مستوى الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج فيما يخدم خطط التنمية الزراعية.

٣- العمل على إيجاد نوع من عدالة التوزيع بين الدخول الزراعية والدخول الغير زراعية والعمل على حصول المزارعين على دخل مناسب لهم، واستقرار هذه الدخول عن طريق توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، كذلك إعادة توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك والاستثمار لصالح الاستثمار.

٤- زيادة الموارد من العملات الأجنبية عن طريق تحقيق فائض إنتاجي قابل للتصدير.

٥- تحسين مساهمة قطاع الزراعة في الميزان التجاري عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

٦- أن يتم تحقيق نوع من الترابط بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ لأن القطاع الزراعي يساهم في تنمية القطاع الصناعي في المراحل الأولى للتنمية.

٧- الرقابة على الأسعار وأن تعمل أجهزة الدولة المختلفة بجدية للرقابة على الأسعار ومتابعتها لتحقيق نوع من الاستقرار السعري محليًا، وذلك من أجل الحفاظ على نوع من مستويات ملائمة للمعيشة وللاستهلاك الغذائي في حدود دخول الأفراد([1]).

بالنسبة للأهداف الاجتماعية هو تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع المختلفة؛ بحيث يحقق نوع من عدالة التوزيع لصالح الفئات الأكثر فقرا وتحقيق الأمن الغذائي لطبقات المجتمع جميعها([2]).

أما بالنسبة للأهداف السياسية التي تسعى لتحقيقها السياسة السعرية الزراعية تتمثل فيما يلي:

١- مواجهة الضغوط التي تمارسها الجهات والدول الأجنبية الكبرى على الدول النامية أو الفقيرة من أجل إجبارها على اتخاذ موقف سياسي أو قرارات معينة تخدم مصالح هذه الدول.

٢- مواجهة الضغوط الداخلية حيث لن يكون هناك أمان واستقرار في ظل ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وكذلك المنتجات الغذائية حيث يرتبط الأمن والاستقرار الداخلي بمدى قدرة الدولة على الاحتفاظ بأسعار مناسبة للسلع الزراعية والغذائية تتناسب مع القدرة الشرائية بمعظم فئات المجتمع الفقيرة.

اتبعت السويد سياسة الإصلاح الزراعي في فترة التسعينيات ففي الفترة السابقة على هذا الإصلاح كانت تتسم السياسة السعرية بارتفاع باهظ في أسعار السلع الزراعية للمستهلكين وكذلك ارتفاع السلع في الأسواق نتيجة لزيادة الضرائب وإعانات التصدير. وعلى غرار البلدان الأخرى في تطبيق سياسات الأسعار، وجدت السويد إن هذه السياسات تؤدى إلى زيادة الإنتاجية وخلق

([1]) د/أحمد أبو اليزيد الرسول ،مرجع سابق،ص٣٦٦

([2]) تقرير صادر عن مركز الأرض لحقوق الإنسان تقريره رقم "٥٠" من سلسلة الأرض والفلاح تحت عنوان اثر السياسة الائتمانية الزراعية على القطاع الزراعي المصري http://:org.eg-lchr/.

فائض، ولكن اتباع تلك السياسة أتت بنتائج سلبية الامر الذى جعل السويد تتخذ عدة إصلاحات منها في عام ١٩٩٠ تم إلغاء اللائحة الداخلية للأسعار بعد فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وتداول أسعار السلع بحرية دون فرض سعر معين يعكس الطلب المحلى وكذلك إعانات التصدير في ظل اتفاقية الجات فتم التوصل إلى اتفاق بشأن الزراعة واصبح السوق المحلية في مأمن من السوق العالمية من أي متغيرات على الصادرات[١].

أهم السياسات السعرية:

هناك بعض السياسات السعرية الزراعية المتبعة ومنها[٢]:

١- **سياسة تحديد الأسعار الزراعية:** وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسات الدعم والإعانة بأشكالها المختلفة.

٢- **سياسة الدعم:** وتشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية، وفق أهداف محددة لهذه السياسة. وقد يكون الدعم مباشرا يتأثر به كل القطاع الزراعي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية.

كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى وسيكون هذا السعر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدى إلى مغادرة العمل في الزراعة إلى قطاعات أخرى.

٣- **سياسة الأسعار الجبرية:** وتهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك وتتحدد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية، كالخبز واللحوم ومنتجات الألبان.

٤- **سياسة ضريبة الدخل:** وتتمثل هذه السياسة في إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الزراعي، والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية مما يشكل دعما لأسعار المستهلك.

٥- **سياسة الأسعار التشجيعية[٣]:** تهدف هذه السياسة إلى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

وعلى ذلك نجد أن الدولة تستخدم ثلاثة أساليب رئيسية في إطار سياسة تسعير الحاصلات الزراعية وهى:

١- التدخل الحكومي المباشر وذلك عن طريق تحديد أسعار المنتج أو المستهلك أو كليهما.

٢- التدخل الحكومي الغير مباشر عن طريق تحديد أسعار المبيدات والأسمدة والتقاوي والقروض الزراعية.

٣- يتحدد سعر معظم الحاصلات الزراعية لتحدد عن طريق قوى العرض والطلب في السوق الحرة.

---

(1) Carsten Daugbjerg and Jacob Studsgaard† , Issue Redefinition, Venue Change and Radical Agricultural Policy Reforms in Sweden and New Zealand , Scandinavian Political Studies, Vol. 28 – No. 2, 2005 ISSN 0080 – 6757 © Nordic Political Science Association ,pp.111.

(٢) صالح العصفور، مرجع سابق، ص١٠.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠.

مبررات التدخل الحكومي في الأسعار الزراعية:

تتدخل الدولة لوضع السياسات السعرية المناسبة وذلك لعدد من الاعتبارات التي توضح أن السياسة السعرية الزراعية لا تحقق الأهداف المنشودة منها تحت ظروف ميكانيكية السوق الحرة، وأيضًا في الحالات التي يفقد فيها السوق كفاءته على أداء وظائفه الرئيسية في الوصول إلى الأسعار المثلى وتحقيق التوزيع الأمثل في استخدام عناصر الإنتاج وتوزيع دخول المستهلكين بين السلع الاستهلاكية وغيرها. ومن أهم هذه الاعتبارات والحالات ما يلي[1]:

١- تخضع الأسعار الزراعية تحت ظروف ميكانيكية السوق الحرة لأنواع عديدة من التقلبات العنيفة، وهذه التقلبات تؤدى بدورها إلى تقلبات شديدة في دخول المزارعين وعدم استقرارها كما أنها تؤثر تأثيرا سيئا في الإنتاج الزراعي حيث إنها توجد حالة من عدم التأكد لدى المزارعين.

٢- عند قيام الاحتكارات وتحقيق أرباح غير عادية.

٣- عند حدوث بعض التغيرات المفاجئة نتيجة لظروف طارئة كالحرب مثلا، وما قد يترتب على ذلك من حدوث زيادة مفاجئة في الطلب على بعض السلع، بالإضافة إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على مختلف أوجه استعمالاتها البديلة، وما لذلك من أثر على الكميات المعروضة من السلع.

٤- عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية بالنسبة للسلع العامة التي لا تخضع للملكية الفردية الخاصة مثل الاستثمارات في البنية الأساسية من طرق ومشروعات الري واستصلاح الأراضي.

٥- ففي معظم الدول النامية نجد أن الأسعار إذا تركت لقوى السوق الحرة فإنها ترتفع بصورة شديدة مما ينتج عنه اختلال اقتصادي في البنيان الاقتصادي لهذه الدول وذلك نظرا لزيادة الطلب على المنتجات الزراعية خاصة الغذائية منها بمعدل أعلى من معدل الإنتاج نتيجة للضغط السكاني الشديد وارتفاع معدل النمو السكاني.

٦- انخفاض مرونة الطلب السعرية على المنتجات الزراعية، وما يعنيه ذلك من وجود ارتباط عكسي أو سالب بين حجم المحاصيل المنتجة، وحجم الدخول التي يحصل عليها المزارعون الأمر الذي يستلزم تدخل الدولة لدعم المنتجين الزراعيين وحمايتهم والعمل على استقرار دخولهم.

وبصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي[2]:

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة، تبعا للدخول المتاحة.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات

(١) د/أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص٣٧٠.

(٢) بحث عن السياسات الزراعية منشور على موقع إلكتروني متخصص في الهندسة الزراعية على الموقع التالي https://agronomie.info

الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار.

- تعديل هيكل الصادرات والواردات، بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.
- تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومساهمة الزراعة في تنمية سائر القطاعات، وبخاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من عملية التنمية.

لذلك يجب عند وضع نظام سعري جديد يكفل تنفيذ أهداف السياسة الزراعية مراعاة الأمور التالية[1]:

١- العائد المجزى للمنتج والذي يربط بين التكاليف وشدة الطلب على السلعة في السوق والأسعار.

٢- السعر المناسب للمستهلك وهذا الأمر يجب أن يكون بعيدا عن المعاملة الإنتاجية، حيث إن سعر المنتج يجب أن يتأثر بالرغبة في توفير سلعة رخيصة للمستهلك لأن أثر هذا سيء على الإنتاج.

٣- تكوين فائض للدولة من الزراعة لتمويل عمليات التنمية وهذا ثبت أنه يمكن تحقيقه مع زيادة الإنتاج بالجودة المطلوبة.

٤- الاستفادة من الأسعار العالمية في توجيه عمليات الإنتاج من محاصيل التصدير الرئيسية.

٥- ربط دعم مستلزمات الإنتاج بالارتفاع بمستوى الإنتاجية وليس بالأسعار لأن زيادة الإنتاج بالجودة العالية هو الحل الوحيد للمشاكل السعرية والدخلية.

٦- إعلان الأسعار للزراع في وقت مناسب حتى يمكن توجيه سياساتهم الإنتاجية نحو التركيب المحصولي المستهدف.

ثانيًا: سياسة التشريعات والقوانين الزراعية:

يعرف التشريع بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة المختصة، ويكون الغرض منها تنظيم العلاقات داخل المجتمع سواء علاقة الأفراد بالمجتمع أو علاقة الأفراد بعضهم ببعض، بدأ الاهتمام بالقانون الزراعي منذ القرن الماضي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢حيث صدر قانون الإصلاح الزراعي. ونظرا لما أثاره هذا القانون من العديد من المشاكل القانونية والتشريعات الزراعية المتنافرة والمتعددة الأمر الذي أدى إلى صدور القانون رقم ٣٣ لسنه ١٩٩٦ والذي أطلق عليه قانون الزراعة الموحد، وهذا القانون كان يتضمن التشريعات المتعلقة بالإنتاج الزراعي المتمثل في الإنتاج الحيواني والنباتي. وتعد التشريعات الزراعية التي يتضمنها القانون السابق أحد الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق أهداف السياسة الزراعية من خلال مجموعة من الأحكام التي تنظم الإنتاج النباتي والحيواني. والتي يتم اتباعها للإنتاج الزراعي في مختلف مراحله؛ بهدف تحقيق الأهداف العامة المنشودة للسياسة الزراعية من خلال تحقيقها أيضًا لمجموعة من الأهداف الفرعية[2].

وعلى ذلك يمكن القول بأن القانون الزراعي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم المسائل الزراعية وكل ما يتعلق بها مثل الميكنة الزراعية وكذلك كل ما يتعلق ويرتبط بالإنتاج الزراعي سواء النباتي أو الحيواني.

فمنذ نشأة وزارة الزراعة وهى تهتم بوضع الإطار العام لتنظيم عمليات الإنتاج الزراعي داخل

(١) د/حسني حافظ عبد الرحمن، أهم الاتجاهات في السياسة الزراعية المصرية، مجلة المدير العربي، عدد ١١٠، مصر، أبريل ١٩٩٠، ص٧٩.

(٢) د/أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص٣٥٠.

مجموعة من التشريعات والقوانين، والتي يكون الغرض منها زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الحفاظ على الثروة الزراعية. إلا أن البعض كان يرى أن بعض هذه التشريعات كان لها أثار سلبية لأنها تضع قيودا تحد من التقدم.

وفى ظل سياسة التحرر الاقتصادي كان يجب على الدولة أن تعدل من هذه التشريعات وتجرى عليها التعديلات اللازمة حتى تكون متوافقة مع المرحلة القادمة.

وإذا كنا نوهنا بضرورة إحداث تعديلات في التشريعات والقوانين الزراعية حتى تتوافق مع متطلبات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أننا نؤكد ضرورة أن يتم تنقية لكافة التشريعات بصفة عامة وذلك لوجود ارتباط مباشر وغير مباشر بالمقتصد الزراعي. فقوانين مثل قوانين العمل والاستيراد والتصدير والاستثمار وكذلك الضرائب يكون لها تأثير سلبي أو إيجابي على الاقتصاد الزراعي.

وكل ما يتم اقتراحه في هذا الشأن هو أن تستهدف مراجعة التشريعات والقوانين بصفة عامة الآتي[1]:

١- إزالة المعوقات الإدارية التي تعوق جذب المستثمرين في مختلف الهيئات والوزارات الحكومية.

٢- استبعاد كل نص تشريعي يعتريه اللبس أو الغموض حتى لا يؤدي إلى تضارب المصالح.

٣- أن يكون للنشاط الواحد جهة اختصاص واحدة تيسر له جميع العقبات للقيام بنشاط معين.

٤- تشجيع الاستثمار عن طريق تهيئة وتحسين المناخ العام له.

٥- إطلاق حرية القطاع الخاص وإزالة أي عقبات تحد من نشاطه مع وضع القواعد التي تضمن سوء استغلاله أو انحرافه.

٦- تحديد دور القطاع العام كما يجب أن يباشر دوره الرقابي على كافة الأنشطة.

ثالثًا: السياسات التسويقية:

تشكل السياسات التسويقية جزء مهم من السياسات الزراعية، حيث تلعب سياسة توفير خدمات التسويق من نقل وتخزين وتعبئة وتمويل الصفقات التجارية وغيرها من وظائف السوق دورا مهما في التنمية الزراعية وفى تحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على كل من المنتجين والمستهلكين وتتباين السياسات التسويقية الزراعية في كثير من الدول من حيث اختلاف الآليات والإجراءات المتبعة في تنفيذها، فقد خطت بعض الدول خطوات متقدمة على صعيد التسويق من حيث الهيكل المؤسسي ومساراته التسويقية وبنيته الأساسية ولكن السياسات التسويقية جميعها تسعى إلى زيادة الكفاءة التسويقية من خلال تحقيق الاستقرار للأسعار وتقليل الفاقد وتوصيل السلع إلى المستهلك بأقل تكلفة[2].

وبالرغم من أن الدور الذي يمكن أن يسهم به نشاط التسويق الزراعي باعتباره من الوسائل الكفيلة بزيادة معدلات التنمية الزراعية لم يصل بعد إلى المستوى المرتقب في معظم المجتمعات النامية، فإن الخبرات المتراكمة في هذا المجال لتسويق السلع الغذائية عمومًا والحبوبية بوجه خاص قد أظهر بوضوح أهمية رفع كفاءة وتحسين النظم التسويقية الاقتصادية

(١) د/أحمد محمود سالم، التسويق التعاوني الزراعي في ضوء التطبيق المحلى، مرجع سابق، ص٥٩.

(٢) منى محمد أحمد عثمان، السياسات الزراعية في السودان و أثرها على الدخل القومي في الفترة مابين ١٩٨٠-٢٠١٢، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٤، ص٢٢.

والتكنولوجية ابتداء من المزرعة وحتى تصل السلعة إلى المستهلك، وما يمكن أن يتحقق من عائد نظير ذلك[١].

التعريف بالسوق:

إن الحاجة ظهرت التسوق بعد أن تغيرت الزراعة وتطورت من الإنتاج بهدف الاستهلاك الذاتي إلى الإنتاج للسوق، وبالتالي فإن التسوق يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية وهى:

- المنتج الذي يستهدف الحصول على الربح عن طريق قيامه بإنتاج السلع.
- الوسيط يقدم خدماته التسويقية المختلفة بهدف الحصول على أجر.
- هذه الأنشطة تجرى فيما يعرف بالأسواق.

في ضوء مما تقدم يكون السوق منطقة محلية محددة تحديدا دقيقا كما في حالة الأسواق الحكومية أو الأسواق الخاصة، كما قد يكون السوق مكانا معلوما تتقابل فيه الناس من بائعين ومشترين يوميا أو في يوم أو عدة أيام معينة كأن يقال سوق القطن أو سوق القمح أو...الخ. كما قد يكون السوق منطقة جغرافية محددة أو وحدة قومية معينة[٢].

ويمكن إيجاز أهمية النشاط التسويقى فيما يلى[٣]:

١- تحقيق نسبة معينة من الأرباح الناتجة عن عملية البيع.
٢- زيادة المركز التنافسي للمنشأة.
٣- زيادة حصة المنشأة في مبيعاتها سواء في السوق أو الصناعة.
٤- التنبؤ باحتياجات أفراد المجتمع والسلع الأكثر مطلبا والقيام بالأنشطة اللازمة من أجل تحقيق إشباع هذه الحاجات.
٥- تحقيق مستوى مرتفع من رضا المستهلكين أو العملاء.

وعلى ذلك فإن التسويق في أبسط صوره يتلخص في مجهودات تبذل من أجل نقل المحاصيل من يد المزارع لكي تصل إلى يد المستهلك النهائي سواء كان بالسوق الداخلية أو الخارجية مستوفاة لرغباته المتعلقة بالمكان والزمان والذوق والسعر والشكل.

وبوجه عام فالتسويق هو حلقة الاتصال بين المنتج والمستهلك لذلك فإن النشاط التسويقي يتضمن المسائل المرتبطة بمصالح المنتجين من ناحية، والمستهلكين من ناحية أخرى في شكل مجموعة من الخدمات الضرورية التي تيسر على المستهلك الاستفادة من الزروع كالتجميع والفرز والتدريج والمماثلة والتجهيز والإعداد والتعبئة والنقل والتخزين والتمويل والتوزيع. فإذا ما تولت الجمعيات التعاونية الزراعية القيام بهذه الخدمات والوظائف التسويقية كان ذلك يسمى بالتسويق التعاوني[٤].

وعلى ذلك يمكن تقسيم الحاصلات الزراعية المصرية وفقًا للسياسة التي اتبعت في مصر تسويقيا تعاونيا إلى ثلاث مجموعات وهى[٥]:

١- محاصيل زراعية يتم توريدها إلى الحكومة اختياريًا وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي أو من أجل التصدير مثل الفول والذرة الشامية والقمح والأرز والبطاطس والثوم. وتتحكم الدولة في أسعار هذه الحاصلات بطريق غير مباشر مثل الذرة الشامية والقمح وذلك عن

(١) د/فهمي بشاي وآخرون، مرجع سابق، ص٣٧.
(٢) د/جابر أحمد بسيوني، الاتجاهات المعاصرة في التسويق الزراعي وإدارة الجودة الشاملة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠١١، ص١٦.
(٣) د/جابر أحمد بسيوني، مرجع سابق، ص٢٣٥.
(٤) د/أحمد محمود سالم، التسويق التعاوني الزراعي (في ضوء التطبيق المحلى)، مرجع سابق، ص٣٨.
(٥) د/أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص٣٤٠.

طريق التحكم في الكميات المستوردة منها وبالتالي تؤثر على أسعارها في السوق المحلية.

٢- هناك بعض المحاصيل التي يتم توريدها إلى الدولة ويتم توريد الإنتاج بالكامل وتعتبر الدولة هي المشترى الوحيد لهذه المحاصيل ومنها قصب السكر والقطن.

٣- محاصيل تحدد أسعارها وفقًا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة وهذه المحاصيل لا تخضع للتسويق التعاوني وبالتالي لا تخضع لنظام التوريد الاختياري أو الإجباري مثل بعض محاصيل الخضر والفاكهة.

أهداف تطبيق نظام التوريد الإجباري:

الأهداف التي تنشدها الدولة من تطبيق التوريد الإجباري لبعض المحاصيل الرئيسية هي[١]:

- هناك بعض الصناعات التي يلزم لقيامها توفير المواد الخام مثل صناعة الغزل والنسيج وغيرها.
- المناطق الحضرية يحتاج السوق المحلى توفير احتياجاته من بعض السلع والحاصلات الزراعية والتي قد يعجز الإنتاج المحلى عن توفيرها للمستهلكين فإن الدولة تضمن توفير تلك الاحتياجات.
- ضمان وصول السلع الغذائية من المنتج إلى المستهلك دون حدوث مشاكل ولكي تكون هناك ضمانة في حصول محدودي الدخل على احتياجاتهم الضرورية من تلك السلع.
- ضمان حصول الدولة على النقد الأجنبي من خلال تصدير السلع التي يتم توريدها إلى الدولة سواء كان التوريد إجباري أو اختياري.

أهم المعوقات والمشاكل التي يواجهها التسويق الزراعي:

قد يواجه التسويق الزراعى العديد من الاخفاقات وقد يرجع ذلك الى الآليات المتبعة فى التسويق الزراعى ، فهناك خصائص معينة يجب اتباعها عند توريد السلع الزراعية ، فالسلع الزراعية تكون على العكس تماما من السلع الصناعية حيث تتسم بدرجة اكبر من المخاطرة ، كما ان توريد السلع الزراعية يفتقر الى الكثير من المعلومات ومنها اسعار الصرف ومعدلات انتاج المزارعين الاخرين. كما ان احد المشاكل التى يواجهها السوق الزراعى هى الطبيعة البيولوجية للمنتجات الزراعية حيث ان هناك بعض السلع الزراعية التى تحتاج الى درجة حرارة معينة خاصة فى ظل ارتفاع درجات الحرارة وبعض المنتجت الزراعية التى يتم توريدها فى مواسم معينة غير مواسم انتاجها ، وبالتالى فان الطبيعة البيلوجية لهذه المنتجات يجعلها تحتاج الى عناية فائقة فى درجة التخزين والمعالجة المستمرة لتلك المنتجات.

وهذا يعنى أن العرض والطلب في القطاع الزراعي يختلف أكثر عن العرض والطلب في قطاعات أخرى من الاقتصاد نظرا لتلك الطبيعة البيلوجية[٢].

يتسم نظام تسويق الحاصلات الزراعية في مصر بعدم الكفاءة حيث يعانى قطاع كبير من منتجي السلع الزراعية من عدم قدرتهم أو محدوديتها على تسويق

(١) د/حسني حافظ عبد الرحمن، أهم الاتجاهات في السياسة الزراعية المصرية، ١٩٩٠، مرجع سابق، ص٧٨.

(2)Peter Nedergaard, Market Failures and Government Failures: A Theoretical Model of the Common Agricultural Policy , Public Choice, Vol. 127, No. 3/4 (Jun., 2006), pp.400..

منتجاتهم من السلع بكفاءة. وأوضحت العديد من الدراسات والبحوث أن كفاءة الإنتاج الزراعي خاصة في الأراضي التي يتم زراعتها حديثا تتأثر بصورة سلبية من عدم قدرة حائزيها على تسويق منتجاتهم بصورة جيدة ويمكن حصر أهم المعوقات التي تواجه التسويق الزراعي وتقلل من كفاءة العمليات الزراعية كالآتي[1]:

١- تراجع الدور الذي تقوم به المؤسسات الحكومية وأجهزتها كمصدر من مصادر المعلومات السعرية للحاصلات الزراعية.

٢- إن الأساليب التي يتم استخدامها في تسويق المنتجات الزراعية بدائية نوعا ما وعدم الاهتمام بعملية الفرز والتعبئة والتدريج.

٣- في معظم أسواق السلع والمنتجات الزراعية لم يصل السوق فيها إلى مرحلة الكمال.

٤- في بعض الأحيان يكون المزارعون غير قادرين على اتخاذ بعض القرارات الهامة بتحديد موعد بيع وتسويق منتجاتهم وبالتالي عدم قدرتهم على التخزين.

٥- الخلل في هياكل البنية الأساسية لأسواق الجملة والتجزئة من ثلاجات وصوامع ومخازن فضلا عن تدنى الرقابة الصحية والسعرية على هذه الأسواق.

٦- عدم توافر المعلومات اللازمة عن الكميات من الحاصلات المتداولة في الأسواق أو عن الأسعار المستقبلية، الأمر الذي لا يستطيع معه المزارعون تسويق منتجاتهم لعدم قدرتهم على توقع الأسعار المستقبلية.

٧- مساحة الحيازات الزراعية في مصر صغيرة ومتبعثرة في نفس المنطقة، ذلك له تأثير سلبي على التكلفة التسويقية للوحدة حيث إنها تكون مرتفعة خاصة في عمليات الفرز والتعبئة والنقل وبالتالي عدم إمكانية الاستفادة من اقتصاديات السعة.

٨- الفاقد التسويقي سواء الكمي أو النوعي يكون مرتفع خلال المراحل التسويقية لمعظم الحاصلات الزراعية.

٩- العمل الإرشادي ضعيف في مجال التسويق الزراعي وبالتالي عدم وجود إرشادات تسويقية فعالة.

١٠- عدم التنسيق بين السياسات التسويقية والإنتاجية الزراعية.

١١- نقص البحوث الميدانية في المجال التسويقي لدراسة المشاكل التي تتعرض لها الحاصلات الزراعية خلال مرحلة التسويق.

وبالرغم من وجود هذه المشاكل إلى أن هناك بعض المقترحات من أجل تحسين كفاءة التسويق الزراعي وهى[2]:

١- الاهتمام بالقائمين على إنتاج الغذاء عن طريق تدريبهم وتعليمهم على كيفية تصنيع الغذاء وكيفية تسويقه من أجل الوصول لمرحلة الغذاء النظيف.

٢- على الدولة أن تحمى المنتجين عن طريق تدخلها بشراء الفائض من الإنتاج في حالة انخفاض الأسعار[3].

---

(١) د/ فوزي حليم رزق، دور الدولة في تطوير التسويق الزراعي في إطار دعم وتشجيع القطاع الخاص في مصر (١)، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٨٩، عدد ٤٥١، ٤٥٢، مصر، يوليو/ أكتوبر، ١٩٩٨.

(٢) د/أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص٣٤٥.

(٣) د/حسني حافظ عبد الرحمن، أهم الاتجاهات في السياسة الزراعية المصرية، ١٩٩٠، مرجع سابق، ص٧٩.

٣- قيام الإعلام بتقديم حملات توعية للمنتجين والمستهلكين من أجل زيادة الوعي الصحي والغذائي والبيئي.

٤- تشديد الرقابة على الأسواق وعلى الموازين والبائعين، والاهتمام بنظافة الأسواق.

٥- الاهتمام بدعم المزارعين عن طريق تقديم سلف نقدية لهم في بداية الموسم بفائدة منخفضة للإنفاق على زراعة المحاصيل المختلفة.

٦- توحيد الاختصاص عن طريق إنشاء هيئة أو جهة واحدة تكون المسؤولة عن الرقابة على الأسواق والغذاء في مصر.

٧- تطوير التشريعات والقوانين بما يساعد الأسواق على عملها بدرجة عالية من الكفاءة وأن يكون هناك قانون موحد يختص بمنع الغش والتدليس، وضمان جودة، وسلامة الغذاء والحد من التلوث[١].

٨- العمل على تطوير قوانين حماية المستهلك ومحاربة التلاعب في الأسواق والغش التجاري.

٩- تكاليف نقل المنتجات الزراعية تمثل جزء كبير من التكاليف التسويقية؛ لذلك وجب على الدولة أن توفر وسائل النقل وبتكلفة مناسبة، وكذلك توفير النقل المبرد للحفاظ على المنتجات الزراعية من لحظة خروجها من الحقول لحين وصولها إلى الأسواق.

١٠-دعم القوى التنافسية في مجال التسويق.

١١-العمل على توفير المعلومات اللازمة والكافية عن حالة العرض والطلب في مختلف المناطق والأسعار السائدة من أجل توفير درجة كبيرة من المنافسة، وبالتالي القضاء على حدة التقلبات السعرية[٢].

١٢-الاهتمام بالتعاونيات الزراعية التسويقية وتفعيل دورها ودعمها بالتمويل اللازم وتقديم كافة التسهيلات لها من أجل خفض تكاليف التسويق وتحقيق هامش ربح معتدل لأعضائها[٣].

١٣-الاهتمام بالبنية الأساسية التسويقية عن طريق توفير المخازن والصوامع والثلاجات وطرق ووسائل نقل ملائمة من أجل خفض حجم الفاقد النوعي والكمي والتكاليف التسويقية.

١٤-الاهتمام بالحاصلات الزراعية التي يتم إنتاجها في الأراضي الجديدة عن طريق إقامة سوق جملة مركزي من أجل تصريف واستيعاب الناتج من الحاصلات الزراعية وإنشاء منافذ حكومية لتسويق هذه الحاصلات.

<u>قد توصل البحث لعدد من النتائج والتوصيات نذكر منها مايلى:</u>

<u>أولاً: النتائج</u>:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وفقًا لما يلي:

١- تعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي هي نقطة تحول في السياسة الاقتصادية لمصر؛ ويرجع ذلك بسبب تشجيع القطاع الخاص وتحرره وجعله أكثر فاعلية في السوق والحياة الاقتصادية.

٢- تحتل السياسة السعرية مكانا هاما بين السياسات الاقتصادية سواء للدول النامية والمتقدمة على حد السواء؛ وذلك بسبب ارتباطها المباشر والوثيق بالقوى والمتغيرات الاقتصادية الفعالة

(١) د/فوزي حليم رزق، مرجع سابق، ص٢٣٠.

(٢) د/أحمد محمود سالم، السياسة الزراعية والتعاونية في ظل التحرر الاقتصادي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٧.

(٣) د/جابر أحمد بسيوني، مرجع سابق، ص١٢٥.

في الاقتصاد المصري، مما ينعكس بالتالي في تأثيرها على برامج التنمية الاقتصادية في البلاد.

٣- تتدخل الحكومة من وقت لأخر في تحديد الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي لأهداف التنمية الزراعية في بعض الحالات الضرورية؛ لأن الأصل أن الأسعار الزراعية تعانى من التقلب من عام لأخر ومن موسم لأخر، لذلك التدخل الحكومي يكون في صورة مباشرة عن طريق التدخل لتحديد أسعار المنتج أو المستهلك أو كليهما، والغير مباشر عن طريق تحديد أسعار المبيدات والأسمدة والتقاوي والقروض الزراعية، وقد يتم تحديد سعر معظم الحاصلات الزراعية لتحدد عن طريق قوى العرض والطلب في السوق الحرة.

٤- أهداف السياسة الزراعية السعرية تتمثل في تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، وعدالة توزيع الدخل القومي، وتحقيق الترابط والتكامل بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات، وتعديل هيكل الصادرات والواردات وتحسين ميزان المدفوعات.

٥- أهمية التشريعات والقوانين التي تساهم في عملية التنمية الزراعية فتطوير السياسة التشريعية من آن لآخر؛ لكي تتوافق مع كل مرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادي حتى تواكب التنمية الزراعية مع متطلبات العصر عن طريق إزالة النصوص التي يعتريها اللبس والغموض وإزالة المعوقات الإدارية التي تعوق جذب المستثمرين، بالإضافة أن يكون للنشاط الاقتصادي جهة اختصاص معينة تختص بتسهيل إجراءات عملية الاستثمار الزراعي.

٦- السياسة التسويقية جزء هام من السياسة الزراعية حيث تتعدد خدمات التسويق من نقل وتعبئة وتخزين وتمويل العمليات التجارية، وتلعب دورا هاما في التنمية الزراعية وتحدد المنفعة الاقتصادية العائدة على كل من المنتجين والمستهلكين.

٧- العديد من الدراسات أثبتت أن نظام التسويق الزراعي في مصر يتسم بعدم الكفاءة، حيث يعانى الكثير من منتجي السلع الزراعية بعدم قدرتهم على تسويق منتجاتهم، بالإضافة إلى وجود عدة معوقات تقلل من كفاءة العمليات الزراعية.

ثانيًا: التوصيات:

توصى الدراسة بعدد من التوصيات وهى :

١- يوصى الباحث باتباع سياسة زراعية تحقق أهداف التنمية الزراعية المستدامة وتتوافق مع الأهداف التنموية المنشودة من رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- يوصى الباحث بأن يتم التسويق للمنتجات الزراعية عن طريق التسويق الإلكترونى فهو وسيلة أرخص وأسرع ، بالإضافة إلى توفير الثلاجات والصوامع والمخازن ؛لتقليل نسبة الفاقد من المنتجات الزراعية أثناء مرحلة التسويق.

اولا: المراجع العربية:

الكتب:

١- أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، بستان المعرفة للطباعة والنشر، ٢٠١٤.

حمد محمود سالم: التسويق التعاوني الزراعي في ضوء التطبيق المحلى، دار المعارف للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٨.

٢- أحمد محمود سالم: السياسة الزراعية والتعاونية في ظل التحرر، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، بدون سنة نشر.

٣- جابر أحمد بسيوني، الاتجاهات المعاصرة في التسويق الزراعي وإدارة الجودة الشاملة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠١١.

٤- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٥- فهمي بشاي، وآخرون، السياسات السعرية والتسويقية للسلع الزراعية في جمهورية مصر الغربية، موجز الندوة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما، ١٩٩٠.

٦- وفاء عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة للطباعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

الرسائل العلمية:

١- أيمن إبراهيم القرعان، أثر الانفتاح الاقتصادي على الحريات السياسية في مصر والجزائر، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٣.

٢- منى محمد أحمد عثمان، السياسات الزراعية في السودان وأثرها على الدخل القومي في الفترة مابين ١٩٨٠- ٢٠١٢، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا جامعة أم درمان الإسلامية، السودان ٢٠١٤.

المجلات العلمية والمؤتمرات:

١- حسني حافظ عبد الرحمن، أهم الاتجاهات في السياسة الزراعية المصرية، مجلة المدير العربي، مصر، عدد ١١٠، أبريل ١٩٩٠..

٢- خليفة مهدي أبو الليل، سياسة التحرر الاقتصادي والأداء الاقتصادي الكلى في الاقتصاديات النامية بالإشارة لمصر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة (كلية التجارة، جامعة سوهاج)، مصر، مجلد ١١، عدد ١، يونيو ١٩٩٧.

٣- سعد طه علام، التحرير الاقتصادي وقطاع الزراعة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، مجلد ١، عدد ١و٢، ١٩٩٣.

٤- صالح العصفور، السياسات الزراعية، جسر التنمية، الكويت، مجلد ٢، عدد ٢١، سبتمبر٢٠٠٣.

٥- عثمان أحمد الخولي وآخرون، السياسات الاقتصادية الإصلاحية في قطاع الزراعة في مصر، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٨٢، عدد ٤٢٥، يوليو ١٩٩١.

٦- فوزي حليم رزق، دور الدولة في تطوير التسويق الزراعي في إطار دعم وتشجيع القطاع الخاص في مصر (١)، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ٨٩، عدد ٤٥١، ٤٥٢، يوليو/ أكتوبر، ١٩٩٨.

٧- محمد إبراهيم عبد النبي، تطور السياسة الزراعية والتغيير في علاقة الفلاحين بالدولة في مصر، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، مصر، العدد ٢٣، أغسطس ١٩٩٨.

٨- يوسف والي وآخرون، إستراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات، المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين (الاقتصاد المصري في عقد الثمانيات) القاهرة، مايو ١٩٨٢.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Carsten Daugbjerg and Jacob Studsgaard , Issue Redefinition, Venue Change and Radical Agricultural Policy Reforms in Sweden and New Zealand , Scandinavian Political Studies, Vol. 28 – No. 2, 2005

2- Peter Nedergaard, Market Failures and Government Failures: A Theoretical Model of the Common Agricultural Policy , Public Choice, Vol. 127, No. 3/4 Jun., 2006

المواقع الإلكترونية:

١- بحث عن السياسات الزراعية منشور على موقع إلكتروني متخصص في الهندسة الزراعية على الموقع التالي https://agronomie.info

٢- تقرير صادر عن مركز الأرض لحقوق الإنسان تقريره رقم "٥٠" من سلسلة الأرض والفلاح تحت عنوان اثر السياسة الائتمانية الزراعية على القطاع الزراعي المصري ./http://lchr-eg.org